**بسم الله الرحمن الرحيم**

**والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمد وآله الطيبين الطاهرين**

**واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين**

ويمكن تقرير الدليل الأول من الوجه الثاني بصياغة أخرى :

وهي ما في كتاب (البحوث الأصولية) – تقرير درس المحقق الآخوند الخراساني قدس سره بقلم تلميذه الآقا مير القزويني – [ج٢ ص٢٣٤] من نفي مقدمية عدم الضد لوجود ضده بأحد دليلين:

**الدليل الأول:** أن غاية ما يقتضيه التضاد امتناع الاجتماع، لا أنه يقتضي تقدم عدم الضد على وجود ضده كما هو مدعى القائلين بالمقدمية، وبما أنه يقتضي امتناع الاجتماع فلازم الامتناع أنه إذا صدق أحد الضدين صدق معه نقيض الآخر وإلا لزم ارتفاع النقيضين.

**وبيان ذلك:** أنه إذا تلبس الجسم بالسواد فبالضرورة يصدق معه عدم البياض، إذ لو لم يصدق معه عدم البياض للزم في فرض كون الجسم أسود ارتفاع النقيضين، فلا هو أبيض ولا هو ليس بأبيض، فإذا كان عدم الضد ضروري التحقق عند وجود ضده، أي: كون عدم البياض ضروري التحقق عند تحقق السواد فهذا معنى كونهما في مرتبة واحدة ، فعدم البياض في مرتبة السواد، وبما أنهما في مرتبة واحدة فكيف تعقل مقدمية أحدهما للآخر؟ فإن المقدمية تعني الاختلاف في الرتبة، وهذا التحرير يلتقي مع عبارات المحقق الإصفهاني قدس سره في نهاية الدراية [ ج٢ص ١٨١ ].

**الدليل الثاني:** أن كل أنواع التقابل في مرتبة واحدة، حيث ذكر في علم المنطق أن التقابل أنواع من التناقض والتضاد والتضايف والملكة وعدمها، وجميع أنواع التقابل تعني وحدة الرتبة بين المتقابلين فلا سبق ولا لحوق. – وعبائر التقرير تحتمل أن المراد بوحدة الرتبة المعنى السلبي – وهو عدم الطولية لكن الأقرب بلحاظ مجموعها ارادة المعنى الإيجابي وهو المعية – وبناءً على ذلك فالضدان – وهما السواد والبياض – في رتبة واحدة وبما أن النقيضين كذلك، فهذا يعني أن عدم السواد في رتبة السواد لأنهما نقيضان، والسواد في رتبة البياض لأنهما ضدان، ونتيجة مجموع المقدمتين كون عدم السواد في رتبة البياض ، لأن عدم السواد في رتبة السواد والسواد في رتبة البياض، فعدم السواد في رتبة البياض، ومع كون عدم الضد في رتبة ضده فكيف يكون مقدمة له؟

**والتعليق على ما أفيد بذكر عدة أمور:**

**الأمر الأول:** أن التقدم على أنواع ثلاثة: التقدم بالزمن، والتقدم بالرتبة، والتقدم بالطبع.

**أما التقدم بالزمن** فالملاك فيه سبق الزمن، كسبق يوم السبت على يوم الإثنين، ولأجل ذلك يجري فيه قياس المساواة والتقدم فيقال فيه: ما مع االمساوي مساوي وما مع المتقدم متقدم. فمثلا ابتداء الصوم المساوي لفجر يوم الجمعة المساوي لوقت فضيلة زيارة سيد الشهداء صلوات الله عليه مساو لوقت الفضيلة، فإن ما مع المساوي مساوي. والحدث المتقدم على يوم الجمعة المتقدم على يوم السبت متقدم على السبت، فإن ما مع المتقدم متقدم.

**وأما التقدم بالرتبة** فالمقصود به التقدم بالعلية، وملاكه الترشح والاستناد في الوجود، أي: كون المعلول مستندا في وجوده إلى العلة، فلذلك لا يجري فيه قياس (ما مع المتقدم متقدم)، فمثلا: النار متقدمة على الإحراق بالعلية، ولكن ما مع النار ليس متقدما على الإحراق، فعدم النار مثلا مع النار – لكون النقيضين في عرض واحد – لكن عدم العلة ليس متقدما رتبة على المعلول ، ولا عدم المعلول متأخر رتبة عن العلة، لأن ملاك التقدم والتأخر هو العلية وهو ليس شاملا للعدم.

**وأما التقدم بالطبع** فهو المنظور في كلمات المحقق الآخوند قدس سره كما يظهر من تقريره [البحوث الأصولية] ونهاية الدراية، أي: أن مرجع قوله: (عدم الضد ليس مقدمة لوجود ضده) إلى (أن عدم الضد ليس متقدما بالطبع على وجود ضده).

**والسر في ذلك:** أن التقدم بالطبع كما مضى شرحه: هو أن يكون أحد الشيئين بحسب حقيقة معناه ومفهومه مستدعيا في وجوده للشيء الآخر بلا عكس. مثلا: مفهوم الكثير سنخ من المعنى لو وجد خارجا فإنه يستدعي أن يوجد معه الواحد، فهذا يعني أن الواحد متقدم بالطبع على الكثير، لأن وجود المتأخر يستدعي وجود المتقدم ولا عكس، وتطبيق ذلك على المقام : أن ذا المقدمة يستدعي وجود المقدمة ولا عكس، فقد توجد المقدمة دون ذيها، فتقدم المقدمة على ذيها من التقدم بالطبع، الا أن ذلك لا يصدق على عدم الضد بالنسبة لضده : مثلا وجود السواد وإن كان مقترنا زمانا مع عدم البياض، لكن ذلك ليس بسبب استدعاء مفهوم البياض لعدم السواد في التحقق، وإنما بسبب استحالة ارتفاع النقيضين كما سبق بيانه ، فعدم السواد ليس متقدما بالطبع على البياض.

وهذا القسم من التقدم لا يتأتى فيه أيضا (أن ما مع المتقدم متقدم)، فالشرط مثلا متقدم على المشروط بالطبع لأنه لا يوجد المشروط إلا بالشرط وقد يوجد الشرط بلا مشروط. **مثلا:** لا توجد الكتابة إلا بحركة القلم لكن قد توجد حركة القلم بلا كتابة لوجود مانع، وبالتالي فالشرط – وهو حركة القلم – متقدم بالطبع على المشروط – الكتابة – لكن عدم الشرط الذي هو في عرض الشرط – لأن النقيضين في عرض واحد – ليس متقدما على المشروط، لعدم توفر ملاك الشرطية فيه، وهو حاجة المشروط إليه في الوجود ، فلا يجري في التقدم بالطبع (ما مع المتقدم متقدم).

**الأمر الثاني:** في تحديد معنى المعية في الرتبة: الصحيح أنه ليس بين الضدين ولا النقيضين معية في الرتبة، خلافاً لظاهر تقرير كلام الآخوند قدس سره.

أما عدم المعية في الرتبة بين الضدين فلأن المقصود بالمعية في الرتبة اشتراك شيئين في منشأ واحد، كاشتراك المعلولين في علة واحدة في زمان واحد كاشتراك الضوء والحرارة في كونهما معلولين للنار، فيقال: الضوء والحرارة الناشئان عن النار في رتبة واحدة. أو المتضايفان كالفوقية والتحتية والأبوة والبنوة في رتبة واحدة ، لاشتراك انتزاعهما عقلا في منشأ واحد، فإن مقابلة السقف للأرض منشأ لانتزاع مفهومين: فوقية وتحتية، وتولد الجنين منشأ لانتزاع الأبوة والبنوة ، فإن وحدة المنشأ توجب كون المستندين في التحقق له في آن واحد في نفس رتبة المنشأ نفسه ، فتكون لهما معية في الرتبة بتبع رتبة المنشأ لهما، وهذا يعني أن لا مصداق للمعية في الرتبة إلا نشؤ أمرين وجوديين من منشأ واحد كالمعلولين لعلة واحدة أو المتضايفين لمنشأ واحد، وبذلك يتبين أنه ليس بين الضدين معية في الرتبة، إذ لا يعقل نشؤ الضدين من علة واحدة في آن واحد، وإلا لاجتمع الضدان، واجتماع الضدين محال، كما لا يعقل أن يكون بين الضدين معية في الرتبة بسنخ وحدة الرتبة في المتضايفين، حيث إن التضاد نوعٌ من التقابل، والتضايف نوع آخر من التقابل، فلا يعقل أن يكون الضدان من المتضايفين الناشئين عن منشأ واحد.

وأما بالنسبة للنقيضين : فقد يقال في تقريب كونهما في رتبة واحدة أن النقيض بديل عن نقيضه. فمثلا: عدم السواد بديل عن السواد، فإذا كان عدم السواد بديلا عن السواد فلا بد أن يحل في محله كي يكون بديلا عنه، وبما أنه يحل محله فلازم ذلك أن يكون في مرتبته كي يكون حالا محله.

**ولكن هذا ليس صحيحاً** لأن المعية في الرتبة تعني (أمرين وجوديين مستندين لعلة واحدة أو

متضايفين مستندين لمنشأ واحد) وهذا مما لا يعقل انطباقه على النقيضين إذ أن أحدهما عدم وبطلان محض وليس وجودا كي يدخل تحت ضابطة المعية في الرتبة، نعم الضدان والنقيضان في رتبة واحدة بالمعنى السلبي : أي لا طولية في الرتبة بين الضدين والنقيضين كما في صدر عبارة الكفاية، لأن المعية في الرتبة والطولية في الرتبة كلاهما يفتقر لملاك العلية والاستناد في التحقق، وليس ذلك حاصلا في الضدين والنقيضين.

**الأمر الثالث:** أفاد بعض الأصوليين بأنه وإن لم يكن الضدان والنقيضان في أنفسهما في رتبة واحدة، لكنه يعتبر في صدق التضاد والتناقض وحدة الرتبة وإلا لا يكون تضادا ولا تناقضا، بمعنى أن صدق التضاد بين شيئين وصدق التناقض بين الوجود والعدم فرع تواردهما واقعا على موضوع ذي رتبة واحدة، فاللازم في الموضوع الذي يرد عليه التضاد والتناقض وحدة الرتبة كي يتحقق المفهومان.

**والجواب عن ذلك:** أنه لا يعتبر في التضاد بين الأمرين الوجوديين وحدة الرتبة بحيث لو اختلف الضدان من حيث الرتبة جاز اجتماعهما، بل لا يجوز اجتماع الضدين في موضوع واحد في زمن واحد اتحدا في الرتبة أو اختلفا، وذلك لأن مناط التضاد في الأمرين الوجوديين أن بينهما غاية التنافر، ومقتضاه قصور الموضوع عن جمعهما في آن واحد بغض النظر عن كونهما متحدين في الرتبة أو مختلفين، فلا يشترط في التضاد وحدة الرتبة كما لا يشترط وحدة الرتبة في التناقض بمعنى أن يرد العدم في نفس الرتبة التي كانت للوجود ، فقد ذكر القطب الرازي في [ شرح الشمسية ص ١١٥- ١١٦ طبع الحجري ] أن المتقدمين من المناطقة ذكروا أن للتناقض وحدات ثمان: الموضوع والمحمول والأين والمتى والشرط والإضافة،والكل والجزء، والقوة والفعل. ولكن المتأخرين أرجعوها إلى وحدتين: وحدة الموضوع والمحمول، فيدخل في الموضوع الشرط والكل والجزء ، ويدخل في المحمول بقية الوحدات ، وذهب الفارابي إلى إرجاعها الى وحدة واحدة ، وهي وحدة النسبة، بمعنى أن النقيضين يردان على نسبة واحدة حيث إن اختلاف أحد الوحدات الثمانية موجب لاختلاف النسبة ، فيكفي اعتبار وحدة النسبة عن اعتبار باقي الوحدات " وكذلك ذكر في [شرح المطالع ص ١٦٧طبع عبد الرحيم ] "أن المناط في التناقض وحدة النسبة" واختلفوا في اعتبار وحدة الحمل كما أشار اليه في [ منطق المنظومة] و[ نهاية الدراية ج٢ ص ١٨١]، وعلى كل حال فلم يذكر في كلمات المناطقة اعتبار وحدة الرتبة في التناقض،

بمعنى أن لا يكون العدم نقيض الوجود إلا في فرض ورود العدم في نفس رتبة الموجود، بل لا يعقل ذلك، وإلا لزم ارتفاع النقيضين في فرض اختلاف الرتبة، مثلا: التعجب ملكة وجودية متحدة رتبة مع الإنسانية، فهل نقيض التعجب عدمه في مرتبة الإنسانية أم عدمه مطلقا؟ والصحيح أن النقيض عدم المقيد لا العدم المقيد، فالنقيض هو عدم التعجب بما لها من مرتبة وهو المعبر عنه بالعدم المحمولي، لا العدم المتصف بكونه في مرتبة الإنسانية المعبر عنه بالعدم النعتي، أو عدم الملكة، للفرق الواضح بين النقيض وعدم الملكة، حيث إن الثاني في يرد على نفس موضوع الملكة بخلاف النقيض فإنه يرد على الموجود بما له من مرتبة، وإلا لزم في غير هذه المرتبة ارتفاع النقيضين لا التعجب ولا عدمه، بسبب تقييد العدم بأن يكون في تلك المرتبة، ففي غير تلك المرتبة لا الموجود – وهو التعجب – ولا نقيضه – وهو عدمها – فيلزم ارتفاع النقيضين، والحاصل : أنه لا يعتبر في التناقض وحدة الرتبة، بل المعتبر وحدة النسبة.

**والحمد لله رب العالمين**